الاصلاح الاهم المقدم
﴿ في المملكة العثمانية ﴾

كثر حديث الناس في الحكومة العثمانية الجديدة وما ينتظر منها من الاصلاح بعد ان قضى أحرار الامة وجيشها على الحكم الشخصي الاستبدادي ، وأدالوا منه حكم الشورى الدستوري ، وكثرت اقوال الجرائد في ذلك ، ولكننا نرى اكثر الحديث في الأمور الكمالية التي لا يكون إصلاحها الا في السنين الطوال كالمالية والمعارف والحرية والعدلية (الحقانية) والزراعة ، وقلما نرى أحدا يذكر أهم المهمات الذي يجب تقديمه على كل شيء بلا استثناء ، ألا وهو تنظيم الشرطة (الضابطة والبوليس) لأجل حفظ الأمن العام وتنفيذ الشرع والقوانين بالعدل والمساواة

أعلن الدستور وأعيد القانون الاساسي فصاح الصائحون بالناس في كل بلد أن احتفلوا بهذا الحدث ، وقيل لهم اخطبوا واهتفوا فخطبوا وهتفوا ، وقام الاحرار والمستبدون للحرية في وجوه أعوان الاستبداد والعبودية ، فانزلوا الناس عن مراتبهم ، وعزلوا افرادا من مناصبهم ، واقعدوا آخرين بلا محل بهم ، وبشروا العامة بالخير القريب ، والعز العتيد ، والنعيم المقيم ، فذهبت الفتوض في فهم ذلك مذاهب ، ووردت منه مشارب ، حتى فسره بعضهم بإباحة المفرق وإلغاء الاتاوات والضرائب ! ، وقد انقسم الناس في فهم الدستور الى اقسام ليس من غرضنا بيانها في هذه المقالة وإنما نقول إنه يوجد في البلاد العثمانية كثير من المستخدمين في الحكومة والذين عزلوا بعد الدستور واستقالوا ومن اصحاب النفوذ والجاه — يمقتون الحكومة الحاضرة ويحنون الى الاستبداد السابق لاعتقادهم انه ينمي مالهم ويوسع دائرة جاههم لانهم يتبعون هوى رؤسائه مهما كان فيه من خراب ذمتهم ودينهم وخراب بيوت معظم الأمة والقضاء العاجل على الدولة . فهؤلاء يوسوسون للعامة : ماذا استفدنا من الدستور والحرية ؟ كان يستبد بنا في البلد رجل واحد فصار يستبد بنا جميع الاشقياء ومثل

هذا الكلام يروج عند العامة التي تنتظر الراحة والسعادة من الحكومة الجديدة اذا لم تكذبه هذه الحكومة بالعمل في اقرب وقت

ماذا يجب على الحكومة قبل كل شيء ؟ الجواب عن هذا السؤال بديهي وهو ان الواجب قبل كل شيء حفظ الأمن العام والحرية الشخصية ولا يتم هذا على وجهه الا بتنظيم الشرطة (الضابطة) ولذلك نرى الولاة والمتصرفين يتململون من كثرة الاعتداء بالضرب والقتل فاذا طولبوا بتربية المجرمين يقولون اننا ننتظر التعليمات الجديدة في إصلاح الشرطة من الاستانة في أول السنة المالية القادمة

هكذا قالوا لنا عندما تكلمنا معهم ورأيناهم يعلمون كما نعلم ان من في البلاد من الشحنة والشرطة قد افسد اكثرهم حكم الاستبداد الماضي فصاروا اعوانا للاشقياء والمجرمين ، وقد اقترحنا عليهم ان يستبدلوا شرطة لواء بشرطة لواء آخر فاعتذروا عن ذلك بقلة الرواتب وقالوا ان من ينقل من بلد الى بلد يحتاج الى نفقات جديدة لا يفي بها راتبه وستزاد الرواتب في اول العام القابل فتيسر نقل هؤلاء الى بلاد لا صلة لهم بأشقيائها ويكونون تحت مراقبة شديدة

هذا ما ينتظره والي الشام وجميع ولاة المملكة لأجل حفظ الأمن وحماية الحرية الشخصية ويحسبهم الجهور غير مبالين بما يقع حينا بعد آخر من الجنايات والمظاهرات التي تنبيء بأحتقار العامة للحكومة

لولا أن الاجل المضروب للبدء بالاصلاح المطلوب قريب لخشينا ان يفضي إهمال الحكومة للعامة الى الفوضى وان كان أكثر أهالي بلادنا لا يزالون على حظ عظيم من حب السلامة وحسن الاخلاق على ما أفسد الاستبداد من أخلاقهم ، فقد رأينا مثال ذلك في مصر فان الجنايات واهلاك الحرث والنسل في القطر المصري أشد وأكثر مما هو في القطر السوري على كون الحكومة المصرية أرقى من الحكومة العثمانية . والسبب في ذلك ما أعطته الحرية للعامة من احتقار الحكومة والأمن من سطوتها الا ان تثبت تهمة على متهم في المحاكم مع جهل أكثر الاهالي وافساد الاستبداد السابق لاخلاقهم ولا تزال الحكومة المصرية في حيرة من أمر

الأمن التام على كثرة بحثها وبحث أصحاب الجرائد وغيرهم من الكتاب وأهل الاختبار في وسائل ذلك منذ سنين

لو أخذ ولاتنا بالحزم في أوائل العهد باعلان الدستور وساعدتهم جمعية الاتحاد والترقي التي أخذت بيدها سلطان السلطنة عدة أشهر لدى حكومة الاستانة بأمرها فقبضوا على كل من يرتكب جناية وعجلوا بمجازاته حتى بالقتل ان قتل لأراحوا أنفسهم وأراحوا الأمة في الحال مما تشكو منه والحكومة في المستقبل مما سوف تشكو منه إذا كانت تريد ان تبقي على سياسة "الرقة واللطف (النزاكة") التي اتبعتها منذ أعلن الدستور إلى اليوم وقيد الحكام بظواهر ألفاظ القوانين

رأى زعماء سياسة "الرقة واللطف" اننا قد أخذنا الدستور فظيعا غير ملوث بالدم فيجب ان تتقي سفك الدم في دور الانقلاب وتداري المفسدين والمجرمين الى ان يستقر الدستور في نصابه وهو على نظافته . ولكن هذا الرأي إنما يصح في بلاد يخشى فيها من الفتن والثورات الداخلية" إذا فوجئ" أهلها بما يكرهون كبلاد الحجاز لا في بر الشام الذي ليس فيه استعداد للثورة ولا خطر في بال أحد من أشقيائه انه يمكنه ان يقف في وجه الحكومة" بنفسه أو بعصبته اذا هي حاولت ان تسلط العدل على الأخذ بناصيته !!

ألا إن أكثر زعماء سياستنا ليجهلون حال الأمة" في جميع الولايات ويولون عليها من الولاة والمتصرفين من لا وقوف لهم على حقيقة" حالها حتى انني أحسب ان ناظم باشا لا يزال غير محيط علما بحال ولايتي بيروت وسورية" على ذكائه واختباره لها في سني" الاستبداد وشهور الدستور فما ظن" القارئ" بأدهم بك والي بيروت الجديد الذي كان عائشا في أوربا فانتقل منها بعد الدستور الى الاستانة" فبيروت !؟ ثم بمثل متصرف طرابلس جاويد بك ؟ . ولقد يعز على هذا المتصرف وذاك الوالي ان يعرفا حال البلاد وأهلها في زمن قريب لبثين فيها : عدم التكلم بالعربية" والعزلة" فإنهما يكادان لا يكلمان أحدا في غير أمور الحكومة" الرسمية" في دار الحكومة" ! ومن كان هذا شأنه كيف يقف على حقيقة" حال البلاد" ومن لا يقف على حقيقة" حالها كيف يسوسها على وجه الحكمة" والسداد !!؟

يظن امثال هؤلاء أنه لا يطلب من الوالي او المتصرف الدستوري الا ان يكون عفيفا مستقيما مراعيا في سيرته القوانين وقاتهما ان معرفة حال الناس الذين وضع القانون لاجل إصلاح شأنهم مقدمة على معرفة القانون والحرص على تنفيذه لان العدل في التنفيذ لا يكون الا بتطبيق المواد على الوقائع وهذا التطبيق يتوقف على معرفة حال المتلبسين بالوقائع التي تطبق عليها تلك المواد . وان وراء ذلك من الاجتهاد في حسن الادارة مالا تفي عنه القوانين وان نفذت بالعدل

يتوهم بعض الولاة والمتصرفين أن للاشقياء الذين اشتدت جرأتهم في عهد الدستور عصائب تشد أزرهم وان الحكومة لا تقدر على تربيتهم الا بعد تنظيم الشرطة وانها اذا حاولت الآن ان تقبض على المشهورين منهم أو تلزم الشراذم الذين يقاتلون عليها حدهم وتحفظ هيبتها في نفوسهم يثورون عليها ويقاومونها بقوة السلاح او ان تركهم على ما هم عليه هو الواجب الآن عملا بقاعدة ارتكاب اخف الضررين وهذا وهم باطل بالنسبة الى ولايتي بيروت وسورية فان هذه البلاد وان ساءت حالها وكثر اختلالها في أواخر عهد الاستبداد فهي لم تصل في الشر والهمجية الى هذا الحد الذي قد يتوهمه بعض حكامها

هذا التوهم هو الذي كف أيدي الحكومة الجديدة عن تربية المجرمين فامتدت ايديهم الى ما لم تكن تمتد اليه في عهد الاستبداد حتى صار العقلاء يخشون ان يفضي احتقار الاشقياء للحكومة الى الفوضى . وهم لا يعذرون الولاة على إهمالهم ولا يعرفون سبب هذا الاهمال اذ لو عرفوه لاجتهدوا في إقناعهم بأن البلاد ليس فيها عصائب ذات قوة ولا جمعيات سرية وان الوالي اذا شاء ان يقبض على مجرم وينفذ القانون على أي معتد فعل الا ان يقر الشقي الذي تأمر الحكومة بالقبض عليه قبل ان تصل يدها اليه . وأنه لا يوجد في مدن سورية كلها شقي تحدثه نفسه بأن يعصي على الحكومة جهرا او يغري الاهالي بعصيانها سرا على إن إقدام هذا الوالي بيروت لأجل حمله على القيام بعمل لحفظ الأمن قد يبعد من العبث فانه لا يتوجه الى عمل ما في ذلك إلا بعد ورود ما ينتظر من تنظيم الشرطة والشحنة في أول السنة المالية القادمة وما هي ببعيد

يجب ان يعدّ الولاة ومن دونهم من رجال الادارة لهذا الاصلاح عدته فانه هو الاصلاح الذي يتوقف عليه كل إصلاح . يجب ان يستخرجوا من المحاكم اسماء المحكوم عليهم بالاعدام وما دونه من العقوبات وينفذوا ذلك كله بمنتهى الجد والحزم ثم يمنعوا الافتئات على الحكومة بالمظاهرات التي لا يبيحها القانون أو يطالب بها ما لا يبيحه القانون ومن أصرّ على غيّه يؤخذ منه بالعين

ويجب على الاستانة ان لا تقيد الولاة بقيود كثيرة وان لا تجعلهم عيالا على نظارة الداخلية في كل شيء ولا في أكثر الاشياء بل فيما لا بدّ منه ولا غنى عنه من الأمور الإجمالية . يجب ان يباح لرؤساء المحاكم من الولاة وغيرهم الاجتهاد في فهم القوانين وتنفيذها بالمشاورة كل فيما يختص به مع تشديد التبعة (المسئولية) عليهم وجعلهم تحت مراقبة المجالس العمومية التي يجب توسيع اختصاصها وكذا اختصاص مجالس الادارة . واذا أعيد التفتيش على الولايات يكون للأمة اربعة انواع من الضمان الذي يحول دون استبداد الولاة ومن دونهم من رؤساء الادارة : مجالس الادارة في كل لواء ومركز وناحية والمجلس العمومي في الولاية والتفتيش وشدة التبعة يضاف اليها من قبل الأمة نفسها انتقاد الجرائد وما وراءه من إثارة سخط الرأي العام

وكذا يقال في المحاكم مع ما يجب من استقلال القضاء وجعل المحاكم الشرعية المؤلفة من عدة أعضاء يحكم فيها بالاتفاق او اكثر الآراء وايجاد محاكم استئنافية شرعية في كل ولاية

هذا ما عنّ لنا ان نكتبه الآن ، ويغلب على ظننا ان حكومتنا تحتاج في تنظيم الشرطة والشحنة الى الاستعانة بالاجانب كما تحتاج الى ذلك في كثير من الأعمال فان الرجال القادرين على الاصلاح عندنا قليلون كما سيظهر بالعمل وندعو الله ان يوفق مجلس الأمة الى خير الاصلاح المنتظر